

تأثير الصعود الصيني على حقل التنظير في العلاقات الدولية
*Influence of the china's rise on the International System
Theorization*



الباحث دايد محمد زين العابدين¹

1 جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، m.daid@univ-dbkm.dz



تاريخ النشر: 2024/01/24

تاريخ القبول: 2022/04/27

تاريخ الإرسال: 2020/02/17

ملخص:

بشكل عام، يحظى موضوع سلوك القوى الصاعدة باهتمام واسع من قبل أنصار أحدث اتجاه فكري ضمن المقترَب الواقعي، والذي اعتبر لوقت طويل المنظور السائد في دراسة وتفسير سلوكيات الدول الخارجية، حيث يفترض الواقعيون الكلاسيكيون الجدد أن تزايد القوة المادية سوف يقود في نهاية المطاف إلى توسع في أنشطة وأهداف السياسة الخارجية لهذه الدولة، فالقوى الكبرى الصاعدة ما هي إلا قوى تعديلية، تسعى لتأثير سياسي أكبر على الصعيد العالمي.

تناقش هذه الورقة البحثية محاولة الوقوف على حالة صعود الصين وتداعياته على حقل التنظير في العلاقات الدولية.

كلمات مفتاحية: الصعود الصيني، النظام الدولي، نظرية العلاقات الدولية.

Abstract:

In general, the subject of the behavior of emerging powers is widely regarded by the proponents of the latest intellectual trend within the realistic approach. New classical realities assume that the increase of material strength will ultimately lead to an expansion of the activities and objectives of the foreign policy of

this country. Which seeks greater political influence at the global level.

In this paper we will attempt to examine the status of China's rise and its implications for the theory of international relations.

Keywords: *China; système Internationale; Théorie des relations internationale.*

1- المؤلف المرسل: الباحث دايد محمد زين العابدين، diploblida@gmail.com

مقدمة :

لا يمكن فهم الكثير مما يجري على مسرح العلاقات الدولية دون فهم موقع الصين ودورها في تشكيل وإعادة تشكيل تلك العلاقات. ورغم المكانة المتزايدة للصين في السياسة الدولية، فإن الاهتمام بتفسير السلوك الصيني الراهن من المواضيع التي يهتم بها الأكاديميون والباحثون في حقل نظرية العلاقات الدولية. وتأتي النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة (Néo-classical realism) لمحاولة تفسير هذا الصعود في النظام الدولي، وهي نظرية من نظريات العلاقات الدولية، وتعتبر مزيج من الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة وخاصة الواقعية الدفاعية منها. لأول مرة استخدام مصطلح الواقعية الكلاسيكية الجديدة الواقعية الكلاسيكية الجديدة عام 1998، بمقال لجيدون روز -Gedion Rose، وبعد مراجعته لعدد من الأدبيات الواقعية لسنوات التسعينيات، أشار إلى وجود مدرسة رابعة في إطار البردايم الواقعي تختلف تصوراتها عن الواقعية الجديدة في بعض النقاط، خصوصاً فيما يتصل بمستويات التحليل التي يجب التركيز عليها بصدد تحليل الظاهرة السياسية - وخاصة ما يتعلق بالسياسة الخارجية، وفي المقابل تتقاسم النظريتان افتراضات فوضوية النسق الدولي، محورية الدولة، والدور الحاسم الذي تلعبه القوة في

العلاقات الدولية. وكذلك أعمال ريمون آرون Raymon Aron، الذي يمكن اعتباره واقعيًا كلاسيكيًا حديثًا الذي جدد في الفكر الواقعي. وعموماً يمكن رصد ثلاث موجات فكرية في نهاية المطاف أدت إلى ظهور الواقعية الكلاسيكية الجديدة كنظرية متماسكة في تحليل السياسة الخارجية، ومنه كانت الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية كما يلي؛ ما هي أهم الأطروحات والمبادئ التي تقدمها النظرية الواقعية الكلاسيكية ولاسيما فيما يتعلق بطبيعة الصعود الصيني في النظام الدولي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم اعتماد المحاور التالية:

المحور الأول: في مفهوم ونظرة الواقعية الكلاسيكية الجديدة إلى ظاهرة القوى الصاعدة؛

المحور الثاني: تداعيات صعود الصين في حقل التنظير؛

المحور الثالث: البعد الإقتصادي ومعضلة الأمن الطاقوي.

1. المحور الأول: في مفهوم ونظرة الواقعية الكلاسيكية الجديدة إلى ظاهرة القوى الصاعدة.

ترى الواقعية الكلاسيكية الجديدة أن تعارض مصالح الدول سيقود الدول والقوى الصاعدة حتماً إلى التصادم مع الدول والقوى الأخرى، وبناءً على سلوك الدولة وقوتها طيلة مسار صعودها، وبناءً على تصور بيئتها الإقليمية والعالمية لها ولمستقبلها، يؤدي هذا غالباً إلى مواجهات وسياسات احتواء ومواجهة، وبالتالي يحدث صعود هذه القوى تحولات وتغيرات عديدة وجذرية أحياناً، إقليمياً وعالمياً. والواقعيون التقليديون، من جميع الاتجاهات، يتفقون على أن نظام توازن القوة هو جزء لا يتجزأ من السياسة الدولية، وذلك أن محاولات موازنة القوة تتكرر لأن القوى الكبرى تعمل على تعزيز قدراتها في الاستجابة للمتطلبات الزائدة للقوة الكبرى الأخرى. فيما يتعلق بتفاعل القوة الصاعدة مع

النظام الإقليمي والدولي القائم، فقد اهتمت الواقعية الكلاسيكية الجديدة بمدى سعي القوى الصاعدة لمراجعة النظام الدولي القائم أو الحفاظ عليه⁽¹⁾. وفي المقابل، بلورت الواقعية الجديدة عدّة أساليب لتعامل القوة المهيمنة والقوى القائمة مع القوى الصاعدة استنقتها من الخبرة الواقعية للدول في إدارة عمليات صعود قوى جديدة، وتتضمن تلك الأساليب مثل الحرب الوقائية وسياسات الاحتواء حتى لا تتوسع وتهدد موازين القوى العالمية، وهذا ما يجعل من هذه النظرية غير قادرة على تغطية ظاهرة الصعود بشكل كامل، ذلك أن كينت "ولترز"، على غرار الواقعيين البنيويين الآخرين، يركز على كيفية تأثير بنيات القوة على سلوك الدول وليس العكس، وبالتالي لم تبحث هذه النظرية في الأساليب والاستراتيجيات التي قد تتبعها بعض الدول والقوى الصاعدة، مثلما تفعل الصين اليوم للانفلات من قيود النظام الدولي الحالي⁽²⁾. حيث جاءت عدّة انتقادات في السبعينيات من القرن الماضي، تنتقد الافتراضات الأساسية للواقعية الكلاسيكية، ومن أجل تكييفها مع التطورات في السياسة الدولية ظهرت الواقعية الجديدة وهي تيار داخل الواقعية طوره كينت والترز وأطلق عليه كذلك اسم الواقعية البنيوية⁽³⁾. ويعتقد والترز أن نظريته عن العلاقات الدولية يمكن إثباتها أو عدم إثباتها باعتبارها أكثر قوة وعملية من أعمال الواقعيين التقليديين، ومن أهم هذه الافتراضات التي قدمتها الواقعية الجديدة نذكر ما يلي⁽⁴⁾:

- تتميّز العلاقات الدولية بالفوضى والصراع المتواصل؛
- الدولة كوحدة تحليل وفاعل مركزي في النظام الدولي؛
- تسعى الدول إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن؛
- تحاول الدول زيادة قوتها دون أن يؤدي ذلك إلى وضع الأمن في خطر؛
- إنّ التغيرات الجذرية والخطيرة تقع على مستوى توزيع القوى بين الوحدات السياسية في النظام الدولي؛

يعتبر نظام الثنائية القطبية أكثر استقرارا من نظام التعددية القطبية. □
2. المحور الثاني: تداعيات صعود الصين في حقل التنظير

إذا انطلقنا من الكل إلى الجزء حسب منهجية البحث العلمي، فإن صعود الصين في النظام الدولي له من التداعيات البنوية مثل دعوة الصين إلى الخروج من الأحادية القطبية والولوج إلى عالم متعدد الأقطاب أو على الأقل عالم ثنائي الأقطاب يتعلق بتفاعل الصين كقوة صاعدة مع القوى المهيمنة، فإنه في ظل نظام دولي تهيمن عليه قوة واحدة، ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية وتحظى فيه بشرعية معتبرة، لا تستطيع الصين المتشكلة أن تدخل في مواجهة مبكرة مع القوة المهيمنة حتى لا تُعتبر كدولة مارقة ومهددة لاستقرار الإقليمي والعالمي(5).

ولكن، مع تزايد قوتها ونفوذها داخل أو خارج إطار مؤسسات النظام الدولي، تبدأ الصين في تحدي القوة المهيمنة المنهكة والمتآكلة الشرعية، وقد تنشبت بينها حروب هيمنة تؤدي إلى عدم استقرار دولي؛ فعلى أساس قوتها الجديدة، ترى نظرية الاستقرار عن طريق الهيمنة أن الدولة الصاعدة سترغب في تغيير قواعد النظام، فتتخذ القوة المهيمنة تدابير وقائية للحفاظ على الوضع القائم، وهذا ما يلمسه محللو النظام الدولي، فتاريخيا، الحرب هي الطريقة الأولى لتحدي القوة المهيمنة، وبالتالي ترى هذه النظرية أن تراجع الهيمنة سيؤدي إلى نشوب حروب، وعلى هذا الأساس، يترجم أصحاب وأتباع هذه النظرية التاريخ الأوروبي الحديث على أنه مسار تعاقب هيمنات ومطبوع بحروب هيمنة تعلن سقوط قوة مهيمنة وقيام أخرى(6).

وعلى الرغم من أن هذه النظرية أثارت نقاشا واسعا داخل الصين وخارجها، إذ عارضت بعض الفئات الأكاديمية استخدامها، فيما تحفظت أخرى عليها، ولاسيما ما يعرف بالتيار القومي البراغماتي، وذلك لأسباب عديدة أبرزها أن المفهوم يتضمن مصطلح "الصعود"، والإشارة إلى "الصعود الصيني" أمر قد يثير مخاوف الآخرين بحد ذاته بغض النظر عما إذا ما طرح من باب كونه سلميا أم لا؟ واقترح هذا التيار في المقابل استبدال مفهوم "الصعود السلمي" بمفهوم "السلام والتنمية" الذي يعود في جذوره إلى الإستراتيجي الصيني "دينغ شياو بينغ" مهندس سياسة الانفتاح والتحديث الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للصين المعاصرة منذ العام 1978، وهي السياسة الأولى التي دفعت الصين إلى المسرح العالمي ولاسيما من الناحية الاقتصادية (7).

في المقابل يصرّ التيار القومي أي تيار "هو جينتاو" (2013-2002) على أنه لا داعي لإخفاء طموح الصين في الصعود على الساحة العالمية كقوة كبرى. فالمهم ليس الحديث عن صعود الصين أو عدمه، لأن الجميع يستطيع أن يرى أن الصين تصعد اليوم في النظام العالمي وإن لم يكتمل سياق صعودها كليا بعد، لكن الأهم أن يتمك إقناع القوى الرئيسية في النظام العالمي بأن الصعود الصيني لن يهدد موقعهم على الساحة العالمية أو مصالحهم القائمة (8).

من جهة أخرى، ومنذ العام 2002، سعى "هو جينتاو" إلى تطوير بعض المفاهيم والنظريات لسدّ الثغرة التي حصلت على المستوى الاجتماعي في الصين نتيجة الإنفتاح الاقتصادي. وقد نجح بالفعل في وضع مفهوم يعرف في الصين بـ"الأفاق العلمية للتنمية" (Scientific Outlook on Development)، وبعد أن جعل العلمية خاصية من خصائص التنمية، تحول

المفهوم فيما بعد إلى سياسة رسمية للبلاد في المجال السوسيو إقتصادي بعدما تم إدخاله لأول مرة إلى التداول عام 2003، ومن ثم اعتماده عام 2007.

ومن هذا المنطلق، لابدّ من إلقاء نظرة -ولو بانورامية- على عناصر التحليل الأساسية للفكر الواقعي المعاصر، حيث تستقطب مفاهيم البنية والفوضوية وخاصة توازن القوى حيزا هاما من الاهتمامات الفكرية لمفكري الواقعية الكلاسيكية الجديدة، وتأخذ أهمية تحليلية كبيرة في دراسة سلوك وحدات النظام الدولي التي تأخذ أشكالا معينة حسب ما تمليه بنية النظام الدولي على مختلف الفواعل.

بالنسبة لبنية النظام الدولي، فيرى والتز أن هذا النظام يتشكل من بنية Structure وعدّة وحدات تتفاعل فيه تسمى *Interracting unites*، كما يعتقد والتز أن البنية هي المكون الرئيسي للنظام الذي يجعل التفكير في النظام كله ممكنا(9).

وأما بالنسبة لفوضوية النظام الدولي فمن وجهة نظر الواقعيون الكلاسيكيون الجدد فإنّ مبدأ النظام مبني على الفوضوية *Anarchic* عكس الهيراركية *Hierarchy* أو التسلسلية التي تميز النظم الداخلية في الغالب، والفوضى وفقا لدعاة الواقعية هي انتفاء سلطة دولية، وهذه الحالة لا تسمح فقد بحدوث حروب، بل تجعل من الصعب جدا بالنسبة للدول الوصول إلى أهدافها، طالما أنه لا توجد هناك مؤسسات أو هيئة عليا بإمكانها فرض القوانين الدولية. فالنظام الدولي نظام فوضوي *Chaotic*، لأن التفاعلات السياسية الداخلية في الأنظمة الوطنية- تجري في بيئة هيراركية/هرمية، بينما التفاعلات السياسية الدولية في النظام الدولي- تجري في بيئة أناركية/فوضوية(10).

بالمقابل، فإنه لا يمكن الحديث عن الطرح الواقعي عموماً دون العودة إلى مفهوم توازن القوى **Balance of Power** الذي يعتبر مفهوماً مركزياً إلى جانب مفهومي القوة والمصلحة، ويرتكز مصطلح ميزان القوى على فكرة جذرية، وهي المفهوم الذي مفاده أن القوة فقط هي التي تستطيع مجابهة القوة، وأنه لا يمكن حدوث الاستقرار وإمكان التنبؤ والإطراد في عالم فوضوي إلا حين تكون القوى التي بوسع الدول ممارستها للحصول على مبتغاها في العالم في حالة من التوازن(11).

أما بالإسقاط على حالة الصعود الصيني في النظام الدولي فإن كل المؤشرات تؤكد على أن الصين باتت تؤدي دوراً هاماً من أدوار القوى الآسيوية الكبرى في النظام الدولي من أجل تحقيق التوازن الإستراتيجي، بعد تحقيق التوازن الإقليمي في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا.

من منظور واقعي؛ فإن صعود الصين الاقتصادي ومع التراجع النسبي للاقتصاد الأمريكي، فقد أحدث تغييراً -جوهرياً- في ميزان القوة، لأنه يمنح الصين الوسائل والفرصة والدوافع لتغيير النظام العالمي الذي يجعل من الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم. طبقاً لمنطق الواقعية؛ فإن كلا الدولتين على خلاف في صراع نحو الهيمنة الجيوسياسية. واحدة هي القوة العظمى الحالية، والأخرى هي أهم منافسيها. وفي ظل هذه المعطيات المقعدة، فإن الحرب العسكرية لا مفر منها، لكن الصراع يمكن تجنبه(12).

كان لتصاعد القوة الصينية آثاراً اقتصادية واضحة على آسيا الشرقية ومنطقة جنوب شرق آسيا بالخصوص والذي جعل من إمبراطورية الوسط شريكاً اقتصادياً مهماً لدولها، وأحدث تغييراً في طبيعة التبادلات التجارية الإقليمية، فمن المبادئ الثابتة في السياسة الخارجية الصينية المحافظة على الوحدة الترابية

بعدم التخلي عن أي إقليم كان يوما تحت سيادتها، بما في ذلك الجزر والأرخبيلات مما يشكل انشغالا رئيسيا لدول المنطقة ورهانا هاما في علاقات الصين بجيرانها في شرق آسيا، بالإضافة إلى ذلك يبين التاريخ على مرّ العصور أن بروز قوة جديدة على الساحة الدولية يجلب معه الرغبة والقدرة على تغيير موازين القوة الإقليمية والعالمية على حد سواء، الأمر الذي يجعل من ظهور ترتيبات أمنية وسياسية جديدة أمرا واردا في شرق آسيا بسبب تصاعد القوة الاقتصادية، العسكرية والسياسية للصين⁽¹³⁾.

بالإضافة إلى أهمية السيطرة على الممرات الملاحية وخطوط التجارة الإستراتيجية في منطقة جنوب شرق آسيا، لأن الصين تسعى إلى بسط نفوذها في الفضاءات المائية الشاسعة في المنطقة، وبالتالي يمكنها الإشراف على مراقبة معظم عمليات العبور، والمرور البحري والجوي في المنطقة، وهذا ما يسمح لها بالتحكم في دواليب نظام التجارة الإقليمي حيث يجري ما يعادل ربع حجم التجارة العالمية، إلا أن هذا السلوك يصطدم مباشرة بمصالح اقتصاديات دول أخرى، وعلى رأسها اليابان والولايات المتحدة التي يههما كثيرا بقاء مجال الملاحة مفتوحا أمامها وأمنا مستقرا كذلك، والمعروف أن اليابان تستورد عبر هذه المناطق أكثر من 70 % من احتياجاتها النفطية.

لكن، إدراك الصين أن التزاماتها بعدم الخوض في سياسات استنزافية هو الشرط الأساسي الذي يجعلها قادرة على التكيف مع مصالح القوى الفاعلة في المنطقة ويوفر لها موارد نموها الاقتصادي وبتيح لها توسيع علاقاتها التجارية والاستثمارية مع الإقتصاديات الصناعية الكبرى في العالم⁽¹⁴⁾.

أما فيما يخص القضية التايوانية واستعادتها، فإنها تشكل هدف قومي يرمز لحدودها التاريخية، وفي الوقت الراهن تسعى الصين إلى سياسة خارجية

أكثر براغماتية اتجاه هذه المسألة، لاسيما في إدارة شؤونها الأمنية والإقليمية، والاستفادة من تايوان دون اللجوء للقوة، بينما في حقيقة الأمر تبقى المسألة التايوانية في المنظور الحيوي الصيني كمصدر تهديد رئيسي لأمنها وهذا المفهوم يرتكز على مجموعة من المحددات الأساسية مثل اعتبار تايوان عمقا استراتيجيا ومسألة من الشؤون الداخلية الصينية وأن الحكومة الصينية هي الحكومة الوحيدة الممثلة للشعب الصيني، وعودة تايوان إلى أحضان الوطن الأم أمر لا يمكن التراجع عنه حتى وإن اقتضى الأمر استخدام القوة الصلبة (15).

حيث تسعى الصين إلى إعاقة تحرك هذه الجزيرة -القريبة جغرافيا- نحو الاستقلال الفعلي، وهم يعتقدون أن عليهم ممارسة تهديدات دورية لتخويف تايوان، وفي الجانب المقابل، تهدف الولايات المتحدة الأميركية -حليف تايوان- إلى إعاقة عملية الإنضمام القسري، لكن التهديد الصيني والترسانة العسكرية الصينية المتنامية تعزز المخاوف من أن بكين قد تشعر بقدراتها على تحقيق أهدافها من خلال استخدام القوة، خصوصا وأن التاريخ أثبت أن الصين لجأت في تاريخها وفي فترات معينة إلى استعمال القوة ورغم ضعفها العسكري، مثل الحرب الكورية العام (1950-1953)، وفي المناوشات الحدودية مع الإتحاد السوفيتي -سابقا- في الستينيات من القرن الماضي (16).

وفيما يخص الواقعيين المتشائمين أصحاب النظرة الهجومية وعلى رأسهم جون ميرشايمر في ظل تنامي القوة الصينية فإنه يرجح لجوء الصين إلى استعمال القوة للسيطرة على آسيا وبنفس الطريقة التي سيطرت بها الولايات المتحدة على نصف الكرة الأرضية الغربي، وسوف تكافح الصين من أجل توسيع فارق القوة بينها وبين جيرانها خصوصا اليابان وروسيا، بشكل يكفل عدم وجود قوة كبرى في آسيا بإمكانها تهديد الصين، وعلى الرغم من أن ميرشايمر يستبعد لجوء

الصين إلى غزو البلدان الآسيوية الأخرى، إلا أنه يرى بأنّ الصين تفرض ميزان قوة على البلدان المجاورة تماما مثل سلوك الولايات المتحدة مع دول الأمريكيتين، وتثبيت الهيمنة الإقليمية هو ربما الطريق الوحيد لاسترجاع تايوان (17).

3. المحور الثالث: البعد الإقتصادي ومعضلة الأمن الطاقوي:

عرفت الصين قفزة اقتصادية عملاقة خلال فترة زمنية قصيرة بدأت منذ عام 1978 الذي اتبعت فيه البلاد سياسة الانفتاح الإقتصادي، فممنذ بداية الإصلاحات الاقتصادية تسير الصين مع أسرع الاقتصاديات في العالم نمواً، ولم يتوقف معدل النمو خلال العقود الثلاثة الأخيرة عن الصعود، حيث كان الناتج الداخلي الصيني ينمو بمعدل سنوي يتمثل بـ10%، ولا يزال يتوقع أن هذا المعدل يبقى ثابتاً إذا ما واکبت الإصلاحات البنكية والنظام المالي الصيني هذه التطورات. برزت على مدى السنوات القليلة الماضية كقوة اقتصادية عالمية كبيرة لا يمكن تجاهلها، فهي تعد أكبر اقتصاد في العالم من ناحية القوة الشرائية، والثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث القيمة السوقية، بسبب التوسع الاقتصادي السريع للصين في فترة وجيزة. ويظهر ذلك على المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث ارتفع نصيب الاقتصاد الصيني من أقل 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في 1995 إلى أكثر من 15% منه مع نهاية عام 2016 (18).

كما حلت النظرية الواقعية الكلاسيكية البعد الإقتصادي لصعود الصين، حيث قدّمت الصين للعالم تجربة اقتصادية متميزة على امتداد العقود الثلاثة الماضية استطاعت النفوذ من قائمة الدول الفقيرة إلى مصاف الدول الصاعدة تماشياً والحركية الواسعة التي شهدتها الاقتصاد الدولي في تلك الفترة، دون المساس

بخصوصية البيئة الداخلية حققت من خلالها الصين أعلى معدلات النمو عالمياً، والذي استمر في حدود الـ10% عالمياً. قامت سياسة الصين الاقتصادية بالحفاظ على الخصائص الاشتراكية للاقتصاد وإجراء العديد من الإصلاحات للانفتاح على السوق العالمية، ولعل ما يميز هذه الإصلاحات أنها لم تكن مفروضة من الخارج بل بادر بطرحها الحزب الشيوعي الحاكم مع الحفاظ على الطابع الإشتراكي للاقتصاد وسلطوية النظام السياسي. لقد أسفرت هذه التجربة على نتائج جدّ إيجابية ظهرت أكثر في الجانب الإقتصادي من معدلات النمو المستمرة وحصتها من التجارة الخارجية وكذلك القدرات العسكرية وزيادة الإنفاق العسكري وهذا ما كان وراء حدة المخاوف الغربية والأمريكية -خصوصاً- والتشكيك في سلمية الصعود الإقتصادي للصين خاصة بعد توطيد علاقاتها مع القوى الإقليمية وتدعيم تعاونها بمؤسسات مهمة كمنظمة شنغهاي(19).

وفي نفس الوقت الذي تنزعج فيه القيادة الصينية من الضغوطات الأمريكية حول مسألة الديمقراطية وتأييدها للحركات الانفصالية، بالإضافة إلى دورها المهيمن في النظام الدولي وسعيها لاحتواء نمو القوى الآسيوية والحيولة دون عودة القوة الروسية. لكن الثابت من كل هذا أن الصين لا تطرح نفسها بديلاً للولايات المتحدة، ولم تعلن الأخيرة أن الصين هي بمثابة عدو استراتيجي جديد يهدد مصالحها الحيوية، لكن الأكيد من كل هذا أن الصين باتت تحتوي على عناصر القوة العالمية من شأن هذا الصعود ومجموع القوى الصاعدة إحداث تغييرات في طبيعة النظام الدولي في المدى القريب(20).

ويبدو ذلك جلياً في نشاط الصين التجاري داخل المنظمة العالمية للتجارة العام 2008، والنقلة النوعية في التحكم في دواليب الأسواق وظهور بوادر الخلاف

مع القوى الإقتصادية، الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، حيث بدت الصين لبعض دول العالم قوية وتتحكم في زمام الأمور، لاسيما الدول التي عانت من وطأة الاستعمار الغربي -سابقا-، وتعاني اليوم من التدخل السافر في بعض الأحيان في شؤونها الداخلية واقتصادياتها الهشة، ثم الأزمة المالية لعام 2008، وتباطأ الاقتصاد العالمي، وخروج اقتصاد الصين سالما منها(21).

وباعتبارها دولة مستهلكة للطاقة وذات عدد كبير من السكان، إضافة لاقتصادها سريع النمو ولسعيها لتكون ضمن القوى الكبرى عالميا، فإن الصين تصورها الخاص لأمن الطاقة انطلاقا من خصوصياتها التي تميزها عن غيرها من الدول؛ وتبنى رؤية الدارسين الصينيين لأمن الطاقة في بلدهم على منظورين(22):

المنظور الأول: هو المنظور الواقعي الذي يؤكد على أن الموارد النفطية تتجه لأن تكون نادرة، وأمن النفط يرتبط بكون إمدادات النفط المطلوبة من الأسواق العالمية متوفرة بشكل كاف وفي أي وقت وبالأسعار العادية. والعلاقة بين أمن الطاقة والأمن القومي من وجهة نظر الواقعية السياسية هي مسألة ربح وخسارة، فأى دولة مهيمنة عسكريا لا تأمل في رؤية دولة من المحتمل أن تكون متحدية لها عسكريا ذات مصادر طاقة أكبر، لكون الطاقة المصدر الحرج لأي حالة عداوة محتملة لمساهمتها في زيادة القدرات العسكرية، والحفاظ على تفوق عسكري مهم جدا في هذه الحالة للسماح بمراقبة استهلاك الطاقة في الدولة المتحدية، وأثناء النزاعات أحد أكثر الطرق فاعلية لهزيمة الخصم تتمثل في قطع موارده الطاقوية وخطوط إمداداته، و هذا لفهم لأمن الطاقة يقتضي تحقيق اكتفاء ذاتي من الطاقة، أو على الأقل تنويع مصادر الإمدادات ومزيج الطاقة

المستهلك، ووضع احتياطات إستراتيجية لمواجهة أي انقطاع مفاجئ في التموين(23).

المنظور الواقعي يعالج أمن الطاقة كمسألة إستراتيجية لكونها تتطلب التنافس على مراقبة المصادر الإستراتيجية للموارد الطاقوية، ويتحول النفط هنا إلى سلعة نادرة وقيمة ومركزة جغرافيا، يمكن أن تستخدم كسلاح للضغط في الساحة العالمية. فالنفط لم يعد مجرد منتج اقتصادي عادي، بل تحول إلى منتج سياسي ومادة إستراتيجية، وخلف التنافس على النفط نجد التنافس بين الشركات النفطية الكبرى، وخلف ذلك نجد التنافس بين الدول المنتجة الرئيسية والدول المستهلكة(24)؛

المنظور الثاني: وهو أكثر ليبرالية وظهر خلال الثمانينيات في تحدي واضح للمنظور الواقعي، وينطلق من أن حدوث اكتشافات منتظمة لمواقع نفطية، وتزايد دور الدول المنتجة إطار الأوبك OPEC وغيرها، قلل من الأهمية الإستراتيجية للنفط ووجب بذلك النظر إليه كسلعة عادية. ووفقا لهذا الفهم لأمن الطاقة يمتلك السوق يدا خفية تنظمه، لذلك يعتقد أنصار هذا المنظور أن السوق الحر والتكاليف العادية أو المعقولة يضمنان أمن الطاقة، ويعارضون بناء القوة العسكرية كأداة لضمان الدولة لأمنها الطاقوي. ويذهب أغلب المحللين إلى أن الصين تتبنى مقولات المنظور الواقعي في تحديد تصورها لأمن الطاقة، مثل كبير المختصين في شؤون أمن الطاقة "دانييل يرغين" الذي لاحظ أن الكثيرين يصفون خيارات بكين الطاقوية بأنها قريبة بشكل كبير للنقص -في الموارد الطاقوية- والأمن والتهديد في سيناريوهات سنوات السبعينيات(25).

وبناء على ما سبق فقد أصبح الحوار حول الطاقة في الصين أكثر شمولية، حيث أدى تزايد الارتباط بالخارج إلى جعل النفط النقطة المحورية في الحوار،

مع ملاحظة زيادة التركيز في السنوات الأخيرة على مصادر الطاقة الأخرى وعلى تأثير العوامل الداخلية عن مبدأ الاكتفاء الذاتي كأساس لتعريف أمن الطاقة في الصين، إذ أقرّ المسؤولون والمختصون الصينيون أن البلاد ستظل مرتبطة بالنفط المستورد، وانتقل النقاش مما إذا كان يجب على الصين استيراد كميات كبيرة من النفط أم لا، إلى كيفية التعامل مع المخاطر المتعلقة بالتبعية للواردات من الخارج⁽²⁶⁾.

خاتمة:

أخيراً تجدر الإشارة إلى الأهمية الكبيرة التي يكتسبها موضوع الدراسة في حقل نظرية العلاقات الدولية، ونخلص إلى تأكيد على القوة التفسيرية للمقاربة الواقعية الكلاسيكية بما يعكس مكانتها في حقل العلاقات الدولية، وفي ذات السياق، فإنّ الصين تشارك القوى الصاعدة الأخرى في بعض المشكلات في طريق صعودها، وتشاركها التحديات والرهانات العالمية وما تفرضه من قيود وعقبات على مسارات واستراتيجيات صعودها باعتباره صعوداً تقليدياً، ولكن الصين تبقى دائماً "تجربة تاريخية فريدة"⁽²⁷⁾. والدليل على ذلك نجاح التجربة التنموية التي تعدّ من أهم التجارب في القرن الحالي، حتى سمي "بالقرن الصيني"، ذلك أنها أحدثت تحولات جذرية وعميقة في حياة شعب وصل تعداده حوالي خمس سكان العالم. وبعد مرور 40 عاماً على الإصلاحات الإقتصادية والاجتماعية وانفتاح الصين على الاقتصاد العالمي، أصبح للصين تجربتها الفريدة التي قدمت بريقاً من الأمل للدول النامية، بوصفها نموذج تنمية استطاع أن ينمو باستقلالية وبغير انعزالية، وإمكانية الاستفادة من هذه التجربة التنموية الكبيرة.

الهوامش:

Robert S. Ross, "Balance of Power Politics and (1)
:the Rise of China

- Accommodation and Balancing in East Asia", Security
,Studies, Vol. 15
.No. 3 (July–September 2006), p. 359
- (2) منير مباركية، صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية،
أطروحة مقدمة لنيل
شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة1، سنة 2016.
- (3) جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، ط4، دار الهدى للنشر و
التوزيع، مصر،
2001، ص 44.
- (4) جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و
النظريات
التكوينية، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2551 ص175.
- William A. Callahan, « Chinese visions of world order : (5)
Post-hegemonic
or a Nes Hegemonu ? » International Studies Review (200)
-10, p. 749
.761
- David Orsi, Avgustin & Max Nurnus, «Realism in (6)
Practice An
.Appraisal”, E-International Relations, England, 2018, p63
- Hsin-Huang Micheal Hsiao & Cheeng-Yilin, “Rise of (7)
China” Beijing's
Strategies and Implications for the Asia-Pacific , Routledge,
2009, New
.York, p21
- Gu Xuewu, China Choice for « Peaceful Rise » : The (8)
Emergence of

realistic nationalism & its implications for the Taiwan
issue, Berlin

SWP), Conference Paper, 5th Europe-Northeast Asia)
,Forum, Dec. 2005
.p4-5

Kenneth N. Waltz, Theory of international Politics, (9)
,Addison-Wesley
.p 18 ,1979